الرئيس السويسري السابق يلتقي بالأمير الوليد بن طلال

□ **متابعات / فراس اليافعي :**

اجتمع مؤخراً كل من فخامة رئيس سويسرا السابق الأستاذ هانز رودولف ميريز وصاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة، في مدينة أروزا السويسرية وذلك بحضور حرم سموه الأميرة أميرة الطويل نائبة رئيس مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية.

وفي بداية الاجتماع، تطرق الطرفان لعدة مواضيع اقتصادية واستثمارية والعلاقة الاقتصادية بين البلدين. كما ناقش الطرفان استثمارات سمو الأمير في سويسرا من خلال شركة المملكة القابضة، وذلك عن طريق شركات إدارة فندق فورسيزونز جنيف وفندق فيرمونت مونترو بالاس وسويس اوتيل متروبول وسويس اوتيل بلازا وسويس اوتيل زيورخ وخمسة فنادق موفمبيك في قطاع الفنادق.

هذا وتملك شركة المملكة القابضة حصة بنسبة 47.5٪ في إدارة شركة فورسيزونز مشاركةً مع شركة كاسكاد التي تملك 47.5٪ أيضاً من شركة فورسيزونز بالإضافة إلى السيد ازادور شارب الذي يملك 5٪ منها. وفي عام 2007م، تمت صفقة شراء الأمير الوليد بن طلال والسيد بيل جيتس مع السيد ايزادور شارب لشراء شركة فورسيزونز قدرت قيمتها 3.8 مليار دولار أمريكي.

الأمير خالد الفيصل: القيادة السعودية حريصة على تعويض جميع متضرري السيول

□ **الرياض / متابعات :**

قام الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة يرافقه الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة بجولة ميدانية تفقدية لعدد من الأحياء والمناطق في مدينة جدة التي تضررت مؤخرا جراء السيول والأمطار .

والتقى الأمير خلال الجولة بالمواطنين والمقيمين المتضررين واستمع إلى مطالبهم واعدا الجميع بتقديم العون لهم والإسراع في إزالة الآثار التي خلفتها الأمطار والسيول من جميع المناطق المتضررة بالمحافظة.

وأوضح أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وجه بتوفير جميع الإمكانات لخدمة ومساعدة المتضررين من هذه السيول من ناحية إيوائهم وإسكانهم وصرف الإعانات لهم .

وأكد أمير منطقة مكة المكرمة حرص القيادة الرشيدة على راحة وسلامة المواطنين في كل الأحوال وعلى تعويض جميع المتضررين موجها بالإسراع في إيجاد حلول جذرية لإنهاء معاناة المواطنين والمقيمين .

ورافق الأمير خلال الجولة الأمير بندر بن خالد الفيصل والأمير سلطان بن خالد الفيصل والأمير سعود بن خالد الفيصل و أمين محافظة جدة الدكتور هاني بن محمد أبو رأس ومدير شرطة منطقة مكة المكرمة اللواء جزاء العمري ومدير شرطة محافظة جدة علي بن محمد السعدي ومدير المرور بمحافظة جدة العميد محمد القحطاني ومدير الدفاع المدني بجدة العميد عبدالله جداوي.

أضواء

الحركة النسوية الكويتية... والتيار «الديني»

خليل علي حيدر

كانت الكويت الحديثة، منذ بروزها بعد عام 1950، بما فيها من حريات وهيئات وإمكانيات مالية، ميداناً أساسياً لنمو ودعم التيار الديني وجماعاته الحزبية. وفي المجتمع الكويتي، كما في أماكن أخرى، استطاعت جماعات «الإسلام السياسي» إحداث تحولات فكرية وحركية داخل فلسفة العمل النسائي.

وفي العالم العربي، وبعد فترة من التزمت الشديد والمبالغة العقائدية، دار صراع علني بين «الأخوان المسلمين» والجماعات السلفية حول قضايا المرأة، ثم انقسم «الأخوان» ودعاتهم على أنفسهم عالمياً بين تقليدي متشدد، ومجتهد في التغيير والاعتدال. وامتد الانقسام تدريجياً، ولا يزال، إلى التيار السلفي كذلك، فكان أبرز أحداثه الخلاف بين الألباني والتويجري، حول شرعية كشف وجه المرأة.

وأجازت فتاوى الترابي ومحمد الغزالي والقرضاوي حقوقاً كانت مثار جدل ونزاع لدى الإسلاميين. وأفتى د. القرضاوي بجواز تولي المرأة المناصب القيادية عدا الإمامة، فـ«يمكن أن تكون وزيرة، ويمكن أن تكون قاضية».

نعود لنكمل قراءة دراسة د. هيلة المكيمي عن صعود المرأة الكويتية إلى البرلمان، وتعامل الحركة النسائية مع تنامي التيار الإسلامي. وتلاحظ الدراسة أن مطالبات الجمعيات النسائية في السبعينيات كانت من أسباب بروز التيار الديني، حيث تبنى هذا التيار عدداً من الجمعيات النسائية الرافضة لمشاركة المرأة السياسية. «وكان ظهور «جمعية بيادر السلام» الصوفية، دافعاً للأخوان المسلمين لتأسيس «اللجنة النسائية» التابعة لجمعية الإصلاح في يونيو 1983، كما أنشئت جمعية نسائية دينية في عام 1982 عرفت بجمعية «الرعاية الإسلامية»، من أجل توفير عدد من البدائل للجمعيات الدينية النسائية». وهو دور غير مفهوم لهذه الجمعية من خلال الدراسة، بحاجة إلى بعض الشرح من قبل الباحثة، فكيف يكون «إنشاء جمعية نسائية دينية»، بديلاً عن الجمعيات الدينية النسائية؟!

ركزت غالبية هذه الجمعيات -تقول الباحثة- على العمل الاجتماعي، واستمر ذلك حتى ما بعد إقرار الحقوق السياسية. فرئيسة «اللجنة النسائية»، في جمعية الإصلاح، السيدة سعاد الجار الله، تؤكد أن «اهتمام اللجنة ينصب حول قضايا المرأة والأسرة والطفل، وأن المرأة من خلال أدوارها الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية تستطيع التأثير على القرار. وترى الباحثة، «أن افتقار العمل النسائي الإسلامي إلى روح المبادرة في المشاركة السياسية يرجع إلى فقدانه لاستقلالية القرار المهيمن عليه من قبل الرجال الناشطين في الجماعات الإسلامية». أي عكس ما ترى «الجار الله». إن هيمنة الرجال على العمل النسائي الإسلامي تتكرر باستمرار رغم الشكوى من ذلك.

وفي الكويت، تقول د. المكيمي، سعت الجماعات الإسلامية، «إلى محاصرة جميع الأنشطة الرامية إلى تمكين المرأة سياسياً». ومن أعمال هذه الجماعات في هذا المجال قيام أكثر من ألف امرأة عام 1982 بتوقيع عريضة تشكر فيها مجلس الأمة، على رفضه مشروع قانون تقدم به النائب «أحمد الطخيم»، يعطي المرأة حق التصويت.

وفي عام 1992، أي بعد عشر سنوات من تقديم تلك العريضة، وبعد تحرير الكويت من الاحتلال بعام، قدمت عريضة مماثلة إلى مجلس الأمة موقعة من قبل 300 امرأة تؤكد أن إعطاء المرأة حقوقها السياسية «مخالفة للشريعة الإسلامية، وسيفتح باب الشرور والفساد». وبعد صدور المرسوم الأميري في عام 1999 لإقرار حقوق المرأة وبروز نشاط القوى المؤيدة للمرسوم، خرجت في المقابل متظاهرات من كلية الشريعة، لرفض إقرار تلك الحقوق.

وتمتد «الفترة الثانية» من جهود الحركة النسائية لإقرار حقوق المرأة السياسية، كما تعرضها ورقة د. هيلة المكيمي، ما بين 1990 - 2005. وتقول إن «الجمعية الثقافية النسائية»، رغم ظروف المنافسة والخصومة مع «جمعية النهضة»، أخذت منذ مطلع الثمانينيات على عاتقها قضية حقوق المرأة السياسية. فخلال الحملات الانتخابية لمجلس الأمة عام 1981، سعت مجموعة من عضوات الجمعية للاستماع إلى الندوات الانتخابية التي تبث على موجات المذياع FM ، وهنّ في سياراتهن خارج المراكز الانتخابية، ما يعد أسلوباً مبتكراً من وسائل العمل السياسي واستغلال تكنولوجية ما قبل الهواتف النقالة والإنترنت! وبعد رفض مشروع قانون 1982، الذي أشرنا إليه، قدمت عضوات الجمعية عرائض شكوى برلمانية، وحرصن على حضور الجلسة المخصصة لمناقشة تلك العرائض. كما شاركت مجموعة من العضوات في أول محاولة نسائية جرت عام 1985 للتسجيل في جداول القيد، لكن طلبهن قوبل بالرفض. وقد شهدت تلك الانتخابات زيادة عدد المراكز الانتخابية التي تبث ما يدور داخل المقار الانتخابية عبر شاشات تلفزيونية، في أماكن خصصت للنساء، وهكذا تم تقليص الفجوة السياسية بين اهتمام الرجال واهتمام النساء بالحياة البرلمانية إلى حد كبير، واكتشفت قطاعات أوسع من النساء دورهن السياسي.

نشطت عضوات الجمعية في الفترة ما بين 1995-1992، في عدة مجالات بما في ذلك محاولات التسجيل في المراكز الانتخابية وتقديم العرائض للمجلس ولوزير الداخلية والحضور في جلسات المجلس، والمشاركة في مظاهرة نسائية أمام المقار الانتخابية في عام 1994، ومواصلة طلب تسجيل الأسماء في جداول الناخبين.

وفي عام 1994 أشهر "الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية" الذي تأسس من قبل 25 سيدة منتمية إلى جمعيات نفع عام. وقد تبنى الاتحاد وجهة النظر التقليدية لدور المرأة في المجتمع الذي وضع ضمن رؤية المحافظة على أحكام الشريعة الإسلامية وعادات المجتمع الكويتي وتقاليده. إلا أنه في عام 1995 تابعت الجمعية النسائية الثقافية المطالبة بالحقوق السياسية عبر تشكيل "لجنة قضايا المرأة".

وبعد صدور المرسوم الأميري بقانون رقم 9 لعام 1999، تقول الباحثة، شهدت الحركة النسائية من مختلف التيارات نشاطاً ملحوظاً للضغط باتجاه إقرار الحقوق السياسية، بمن في ذلك من ناشطات إسلاميات. وتعكس مشاركة الإسلاميات في هذه المطالب حجم الخلاف والانقسام داخل التيار الديني حول دور المرأة في الحياة السياسية، وتراجع قوة "المحافظين" والتقليديين، وخاصة أن التيارات الدينية والجماعات الإسلامية في دول كثيرة، لم يروا بأساً في إعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح.

ونعود إلى ورقة د. المكيمي وهي تختتم الحديث عن العامل الأول من العوامل الأربعة التي أسهمت في تعديل قانون الانتخاب عام 2005. فقد رفض مجلس الأمة المرسوم بقانون، دعوى عدم توافر شرط الضرورة اللازم لإصدار المراسيم بقانون وفقاً للمادة 71 من الدستور. وبعد سقوط المرسوم الأميري شكلت الجمعية النسائية لجنة متابعة الحق السياسي، وكان أعضاؤها من الجنسين، كما لجأت عضوات الجمعية إلى القضاء كأحد أساليب الضغط. وبالفعل، تم ما بين عامي 2005-2000 تسجيل عدد كبير من القضايا في المحاكم ضد وزير الداخلية ومسؤولين آخرين، لرفض الوزارة تسجيل أسماء النساء في جداول الناخبين.

وأخيراً، جاء التحرك في عام 2005 مختلفاً، حينما طلب عشرة من نواب المجلس إحالة المادة الأولى من قانون الانتخاب إلى المحكمة الدستورية. وقد أسهم هذا التحرك في وضع الحكومة باتجاه إقرار الحقوق السياسية للمرأة بواسطة تعديل القانون عبر مجلس الأمة.

عن/ جريدة(الاتحاد) الإماراتية

إشادة دولية بقرارات الكويت الخاصة بحقوق الإنسان

□ **الكويت / متابعات :**

أشادت المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في منظمة مراقبة حقوق الإنسان سارة لي ويتسن بما تم تحقيقه من إقرار للقوانين والقرارات التي أصدرتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي تخص مراقبة حقوق الإنسان .

وقالت ويتسن في تصريح لوكالة الانباء الكويتية بعد لقائها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد العفاسي ان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قامت «بنقلة نوعية» من خلال بناء مركز للايواء تطبق فيه المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

من جهتها اشادت الباحثة في قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا ابريكانا مونا بحفاوة الاستقبال من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وحرص أركان الوزارة على الاستماع للملاحظات التي عرضها وفد منظمة مراقبة حقوق الانسان والردود الوافية التي استمع اليها.

من ناحيته اكد الوزير العفاسي أهمية التواصل بين المنظمات الحقوقية والوزارة للعمل على المزيد من تحسين لأوضاع العمالة مبينا ان نتاج هذا التعاون هو مشروع لقانون الاتجار بالبشر والمعروض على مجلس الأمة لاقراره .

واشار الى اهتمام الكويت بالعمالة المنزلية واعداد قانون مقترح لهذه العمالة ليحميها من اي انتهاك مضيفا ان هذه العمالة تتمتع بجميع حقوقها كاملة وان الدولة لاتدخر جهدا في الدفاع عن حقوقهم من خلال تفعيل الدور الرقابي والتوعوي والإرشادي والوزارة بالتعاون مع وزارة الداخلية.

وذكر ان الوزارة قامت باعداد مقر مؤقت للايواء ويجري الان الترخيص لمقر جديد يستوعب 700 نزيل تطبق فيه جميع المعايير الدولية مبينا دور الوزارة في تثقيف وتدريب القائمين على هذا المقر من خلال الدورات التدريبية المكثفة.

وأضاف العفاسي انه تم اقرار قوانين تسمح للعامل الذي مضى على العمل لدى صاحب العمل ثلاث سنوات بالتحويل من دون موافقة صاحب العمل وبشروط قانونية محددة وتحديد سقف ادنى للأجور قدره 60 دينارا كويتيا.

وقال ان الوزارة ستصدر قرارا يحدد ساعات العمل للعمال الذين يتعرضون للظروف الجوية القاسية وتطبيقها بشكل صارم على الشركات المخالفة.

وعن موضوع احتجاز أصحاب الاعمال لجوازات العاملين لديهم قال ان الوزارة اصدرت تعاميم الى جميع هذه الشركات بعدم مصادرة جوازات العاملين لديها ووضع ارشادات بجميع اللغات لتوعية هذه الفئات من عدم تسليم جوازاتهم والإجراءات القانونية لحمايتهم من أي اجراءات مخالفة للشركات.

واشار العفاسي الى موقف الكويت من ملف حقوق الإنسان والسجل المشرف الذي لقي «استحسانا دوليا» خلال مراجعة التقرير الدوري الشامل للجنة حقوق الإنسان في جنيف 2009 .

وحضر اللقاء وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمد الكندري والوكيل المساعد للشؤون القانونية منصور المنصور والوكيل المساعد للشؤون القانونية بالوزارة جمال الدوسري ونائبة رئيس جمعية حقوق الانسان الكويتية مها البرجس .

دبي تحبط محاولة إدخال (804) آلاف دولار مزيفة إلى أراضيها

□ **دبي / متابعات :**

أوضح مدير إدارة عمليات المطارات علي المقهوي، أن مفتشي جمارك دبي اشتبهوا بمسافر من الجنسية الأوروبية قادم بتأشيرة سياحة ومهنته رجل أعمال، حيث بدت عليه علامات الارتباك والقلق بعد ختم جواز سفره، وتوجهه إلى منطقة فحص الأمتعة الشخصية في المنطقة الجمركية، ليتم إخضاعه للمراقبة من قبل أفراد الجمارك، الذين تابعوه حتى وصوله منطقة استلام الأمتعة في الصالة رقم (3) بمطار دبي الدولي

و عندما وصل إلى منطقة تفتيش الحقائب وبحوزته حقيبتين، طلب المفتشون منه وضع الحقيبتين على جهاز التفتيش، إلا أن المسافر حاول تضليل المفتشين بوضع الحقيبة السليمة التي لم يتم الاشتباه فيها، وعندما طُلب منه فتح الحقيبة الثانية، تبين وجود كمية كبيرة من الأوراق بداخلها 8040 ورقة نقدية مزيفة من فئة المائة دولار، بالإضافة إلى 2300 ورقة جاهزة لعملية التزييف.

وأشار المقهوي إلى أن المسافر زعم خلال التحقيق معه من قبل محققي إدارة تحقيق المسافرين في مطار دبي الدولي، أن أشخاصا في إحدى الدول الأوروبية لم يفصح عن هويتهم، طلبوا منه حمل الحقيبة، والسفر بها إلى دبي، والسكن في أحد الفنادق، على أن يتم الاتصال به من قبل شخص ما، سيقوم بزيارته لاحقاً لاستلام الحقيبة.

وأمام ذلك تم تسليم المسافر الذي ثبت أنه يزور في دبي لأول مرة، والمضبوطات التي كانت بحوزته إلى الإدارة العامة لأمن المطارات، لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

وأشار المقهوي، إلى أن ترويج العملات المزيفة يعتبر من الجرائم التي تعاقب عليها القوانين في جميع أنحاء العالم، نتيجة لما تسببه من أضرار على استقرار الاقتصاد، وقطاع الأعمال، والمتعاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث أن إمارة دبي تعتبر واحدة من أهم الوجهات السياحية والاقتصادية في العالم، والتي يؤمها ملايين الزوار والسياح سنوياً.

يذكر أن دبي تمكنت ديسمبر الماضي من إحباط محاولة تهريب شيكات سياحية مزورة من فئتي الدولار، واليورو، تتجاوز قيمتها الإجمالية 12 مليون درهم ، إضافة إلى عدد من الشيكات البنكية المزورة، التي كانت بحوزة أحد القادمين من إحدى الدول الإفريقية، إضافة لاحباطها عدة محاولات لتهريب مواد مخدرة بكميات وانواع مختلفة لترويجها داخل دولة الامارات او بهدف توصيلها لدول اخرى مجاورة.